

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، ٤ - ١٩٩٨/٢/٦

تقارير سير العمل

البند ٩ من جدول الأعمال

المشروع تشاد ٣٤٩٩ (التوسع الأول)

تقديم المساعدات لتطوير التعليم والتدريب

مجموع تكاليف الأغذية ١٩ ٨٥٢ ٤٧٠ دولارا

مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج ٣٣ ٠٥٧ ٨٣٨ دولارا

عدد المستفيدين ١٦١ ٦٠٠ مستفيد

تاريخ موافقة لجنة سياسات المعونة الغذائية
وبرامجها على المشروع ١٩٩٢/٥/٢٩

تاريخ التوقيع على خطة العمليات ١٩٩٣/٢/١٧

تاريخ قبول الإخطار بالاستعداد ١٩٩٣/٣/١

تاريخ التوزيع الأول ١٩٩٤/٣/١

مدة معونة البرنامج أربع سنوات

مدة المشروع في ١٩٩٧/٦/٣٠ ثلاث سنوات وأربعة أشهر

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٥٨٣ فرنكا في يونيو/ حزيران ١٩٩٧.



Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/98/9/2
17 November 1997
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والإحاطة بمحتواها

وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقديم للمجلس قد روعي فيها عنصر الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إيداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رقم الهاتف: 6513-2201 M. Zejjari مدير عمليات إقليم أفريقيا:

رقم الهاتف: 6513-2505 O. Sarroca منسق عمليات تشاد:

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).



أهداف المشروع ومعونة البرنامج

- ١- يتمثل الهدف بعيد المدى للمشروع في مساعدة الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى توفير فرص التعليم الأساسي لكافة الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة وتطوير التعليم والتدريب على الأعمال التي من شأنها أن تسد احتياجات البلاد التنموية والاقتصادية والاجتماعية. وقد استهدف المشروع أصلاً تحقيق أربعة أهداف رئيسية عاجلة هي:
- (أ) تحسين معدلات المواظبة في المدارس؛
- (ب) السعي إلى الحد من معدلات التغيب والتخلي عن الدراسة؛
- (ج) تحسين قدرات الاستيعاب لدى التلاميذ؛
- (د) المساهمة في تسيير المدارس الداخلية.
- ٢- وفي مارس/ آذار ١٩٩٦، توصلت بعثة الاستعراض الفنية إلى أن الهدفين الأول والثاني من هذه الأهداف غير مناسبين في ظل الأوضاع التربوية السائدة في البلاد في الوقت الراهن وأوصت باستبدالهما بهدف يعبر على نحو أفضل عن الدور الحالي لمعونة البرنامج والمتمثل في "تقديم تغذية تكميلية للتلاميذ في مناطق العجز الغذائي". وانسجاماً مع هذا الهدف، تم اتخاذ ترتيبات أكثر إحكاماً لتحديد المستفيدين.

تنفيذ المشروع

- ٣- وتتولى، "الإدارة القومية للمقاصف المدرسية" التابعة لوزارة التربية مسؤولية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية (تحديث وتنقيح قوائم المدارس والمستفيدين وإعداد خطط التوزيع والإشراف على الإمدادات وعمليات الرصد والإبلاغ والتدريب). ويبلغ عدد الموظفين العاملين بهذه الإدارة ٤٦ موظفاً يعمل ١٤ منهم في أقاليم البلاد المختلفة.
- ٤- وتضطلع المديرية القومية لمشروعات البرنامج التابعة لوزارة التخطيط بمهمة التنسيق العام لأنشطة المشروع وبجزء من مهمة الإمداد والنقل بما في ذلك إدارة المستودعات الإقليمية الخمسة. وترسل السلع للمدارس في خمس نقاط توزيع أمامية كل منها مزودة بالمستودعات المناسبة التي يديرها موظفون من المديرية القومية لمشروعات البرنامج يبلغ عددهم سبعة موظفين في المتوسط، وبالإضافة إلى مستشار من البرنامج (من متطوعي منظمة الأمم المتحدة أو بالتعيين المحلي). وتسلم الإمدادات الغذائية إلى المدارس ثلاث مرات في العام وفق جدول زمني محدد. ويضطلع بهذه المهمة ناقلون من القطاع الخاص يوافقهم موظفون من الإدارة القومية للمقاصف المدرسية.
- ٥- وفي عام ١٩٩٦، أجريت عملية لإعادة تحديد المستفيدين بغية حصر العدد الفعلي من المؤسسات المستفيدة في مناطق العجز الغذائي التي كان قد تم تحديدها بالاستعانة بالنظام القطري للإنذار المبكر. وأفضت هذه العملية إلى استبقاء ٨٠٦ مدارس ابتدائية من أصل ١١٨٩ مدرسة كانت تتلقى المعونة حتى ذلك الحين، وهو عدد أكثر واقعية وأسهل إدارة. وقد تم استبقاء كل المحافظات الست المصابة بعجز غذائي شامل بصفة مزممة (غانم وباتا وبلتين ولاك ووداي وبيت) بينما جرت تغطية المحافظتين المتبقيتين (غيرا وشاري-بارغيني) بصفة جزئية في إطار التقسيمات الفرعية الإدارية. ولم



يتغير عدد المدارس الثانوية المستفيدة على نطاق القطر بل ظل كحاله في السنوات الماضية، وذلك استجابة لتوصيات بعثة الاستعراض الموفدة في عام ١٩٩٦. وتشمل المؤسسات المستفيدة مدارس داخلية وأخرى غير داخلية يتردد عليها تلاميذ ينتمون إلى مناطق بعيدة وأويهم بعض الأسر في المجتمعات المحلية حيث تقع هذه المدارس.

٦- وفي العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧، شرع البرنامج في دعم المشروع النموذجي لتعليم الفتيات الذي يشارك في تمويله البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف (تعليم الفتيات) وذلك في بعض المدارس المختارة في مقاطعتي غانم (٢٥ مدرسة) وباتا (٢٠ مدرسة). وبلغ عدد الفتيات المسجلات في هذه المدارس بصفة رسمية والمنتظمات في الدراسة ٤٢٢ ٢ فتاة تم تزويدهن شهرياً بحصص غذائية جافة مكونة من الأسماك المعلبة والزيت النباتية.

إدارة الأغذية

٧- وخلال ثلاث سنوات وأربعة أشهر تم تسليم ٤٥٤ ٢٦ طناً من الأغذية (٨٥ في المائة) وزعت منها ٤٨٩ ١٧ طناً (٥٦ في المائة) وذلك من أصل الالتزامات الغذائية البالغة ٩٦١ ٣٠ طناً. وبلغ معدل الإنجاز قياساً إلى أهداف التوزيع المخطط لها ٦٦ في المائة في المتوسط. وتُعزى هذه النسبة إلى: قفل الطرقات في وجه الشاحنات طوال أربعة أشهر خلال موسم الأمطار وإلى إضراب المعلمين أكثر من مرة احتجاجاً على تأخر صرف أجورهم وإلى اشتغال المعلمين بأنشطة غير تربوية مثل الحملات الانتخابية (والأنشطة الزراعية خلال موسم الزراعة حيث لا يتردد الأطفال على المدارس) وإلى تأخر بداية السنة الدراسية وتسليم بعض السلع الغذائية وبعض المشكلات المؤقتة ذات الصلة بالأمن. وأدى تطبيق معايير تحديد المستفيدين المحكمة خلال السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى تخفيض عدد المدارس المعانة ومن ثم أعداد المستفيدين من المعونة.

٨- وبناءً على طلب الحكومة واستجابة لاقتراح منظمة الصحة العالمية، تم استبدال ٣٣٥ طناً من الكمية الكلية للسكر البالغة ٨٧٠ ٢ طناً بـ ٤١١ طناً من الملح المزود باليود بغية تقليص النقص في اليود في أوساط السكان المستفيدين.

٩- وبلغت خسائر ما بعد التسليم (سيف) المسجلة ١٨٣ طناً (٠,٦٩ في المائة). وتُعزى هذه الخسائر إلى تعدد عمليات مناولة السلع الغذائية وعدم كفاءتها وإلى سوء التعبئة (الزيوت النباتية) وطول مدة التخزين ودفء الطقس.

١٠- وظهرت بعض سلع المشروع الغذائية في الأسواق المحلية. ولعل ذلك حدث في إطار عمليات البيع غير المشروعة. ومع أن المكتب القطري لم يتمكن من تحديد حجم السلع المتسربة على هذا النحو بدقة تامة، فإنه عزى هذه الظاهرة إلى ثلاثة أسباب محتملة، أولاً، عدم انتظام دفع أجور المعلمين وفترات التأخير الطويلة في هذا المضمار مما أغرى هؤلاء ببيع أغذية البرنامج. وثاني هذه الأسباب، عجز آباء التلاميذ عن المساهمة بالقدر المتوقع، مما حدا بالمعلمين إلى بيع قسط من الأغذية لشراء الوقود والتوابل، وغير ذلك من المواد اللازمة لتسيير المقاصف المدرسية. أما السبب الثالث، فيعود إلى احتمال ضلوع بعض موظفي المستودعات في عمليات بيع الأغذية. وأياً كان الأمر، فإن هذه الظاهرة آخذة في الانحسار على ما يبدو في أعقاب حملة التوعية بحسن استخدام السلع الغذائية وحلقات تدريب مديري المقاصف المدرسية التي نظمتها المكتب القطري للبرنامج.



المساهمة الحكومية

- ١١- وظلت حكومة تشاد تواجه وضعاً مالياً حرجاً في السنوات القليلة المنصرمة، ممّا حال دون توفير الدعم النظير للمشروع بصفة شبه تامة. فباستثناء تكاليف بعض الموظفين المشاركين في المشروع بصفة مباشرة، أدرجت الحكومة مساهمة مالية أولية في المشروع (بلغت ١٠ ٠٠٠ دولار في العام الماضي فقط). وصُرف هذا المبلغ في شكل بعض المعدات والإمدادات المكتتية المقدمة للإدارة القومية للمقاصف المدرسية. وافنقر المشروع بصفة تامة إلى بعض عناصر المساهمة مثل السيارات وبدل المعيشة لعمليات الرصد. وتطلّ الإدارة القومية للمقاصف المدرسية تعتمد اعتماداً تاماً على الميزانية التي يخصصها البرنامج للرصد والتقييم (١٩٥ ٠٠٠ دولار)، ممّا يقلّل إلى حد كبير من فعالية هذه الإدارة وقدرتها على الحركة.
- ١٢- وبناءً على اقتراح لجنة الاستعراض الموفدة في عام ١٩٩٦، بيعت بضع شاحنات تبقت للبرنامج من أسطول حالات الطوارئ. وتم صرف الأموال المحققة في شراء شاحنتين صغيرتين جديدتين من طراز ٤×٤ وخمس دراجات نارية معدّة للاستخدام في كل المناطق لموظفي الإدارة القومية للمقاصف المدرسية لاستخدامها في رصد المشروع.

المعونة الخارجية

- ١٣- وعلى نحو ما ورد ذكره في الفقرة (٦)، ترتبط معونة البرنامج بتوافر دعم خارجي كبير لقطاع التعليم بصفة عامة. وفضلاً عن ذلك، قُدمت القروض، طوال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، بصفة أساسية إلى مشروعات التشييد من قبل بنك التنمية الأفريقي (١٢,٨ مليون دولار) والاتحاد الدولي للتنمية (٦,٨ مليون دولار). وقُدّم الاتحاد الأوروبي معونة بلغت ٢,٧ مليون دولار.

التقييم

- ١٤- وكان من المقرر أن يبدأ توزيع الأغذية في ١ مارس/ آذار ١٩٩٣، غير أن كافة المدارس أُغلقت، في أعقاب إضراب عام للمعلمين، خلال الفترة الممتدة من ذلك التاريخ حتى ١ مارس/ آذار ١٩٩٤. وبنهاية السنة الدراسية ١٩٩٥-١٩٩٦، تمت التغطية شبه الكاملة للعدد المحدد من المستفيدين ما عدا معلمي المجتمعات المحلية الذين كان تقدير عددهم مفرطاً عند إعداد المشروع والمعلمين المتدربين الذين لم يُنفذ البرنامج الخاص بهم تنفيذاً كاملاً قط. ومع ذلك، فاق عدد المدارس التي تمت تغطيتها العدد المخطط له بدرجة كبيرة. ويعزى هذا التناقض الظاهري إلى أن سلطات المشروع رأّت من الملائم قصر تقديم الأغذية على جزء من التلاميذ المسجلين في كل مدرسة فقط واستخدام الوفورات المحققة من جراء ذلك في تغطية عدد أكبر من المدارس. وقد أوصت بعثة الاستعراض بشدة بالالتزام بعدد المؤسسات المستفيدة المتفق عليه أصلاً.



- ١٥- وتوصلت البعثة أيضا إلى عدم احتمال تأثير المشروع، بصفة قابلة للقياس، على معدلات المواظبة والغياب في المدارس، إذ يصعب تحديد تأثير المعونة الغذائية وحدها بفعل عدة عوامل مثل إضرابات المتعلمين المتكررة وتقل السكان من موقع إلى آخر بسبب الأزمة الاقتصادية.
- ١٦- ومع ذلك، فقد ساهمت مساعدات المشروع في تخفيض حدة انعدام الأمن الغذائي بين أكثر الأسر فقرا وتقليل تأثير المجاعة وسوء التغذية على الأطفال لاسيما خلال الفترات الجافة. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت الأغذية مصدر دخل لمعلمي المجتمعات المحلية والطهاة المتطوعين الذين لا تتاح لكثير منهم فرص عمل أخرى. كما أن الغذاء كان عاملا حث التلاميذ على المواظبة على الدراسة. وقد استبان ذلك على نحو لا لبس فيه عندما أدى إيقاف معونة البرنامج للمدارس الابتدائية في المناطق غير المستفيدة إلى إغلاق نسبة مرتفعة من المدارس. ولأن المشروع ساهم بصفة أساسية في تدعيم الأمن الغذائي في المناطق المفتقرة إليه، يوصى بقصر المشروع على هذه المناطق وبإجراء مراجعة عاجلة للأهداف المباشرة.
- ١٧- وكانت السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧ أكثر استقرارا من سابقتها، واتسمت بعدم توقف الدراسة. غير أن بطء بداية العام الدراسي قصر المدة الفعلية للدراسة. ولهذا السبب جرت عمليتان فقط لتسليم الأغذية من العمليات الثلاث المبرمجة أصلا.
- ١٨- ويبين الجدول الوارد أسفله عدد المستفيدين وعدد المدارس المستفيدة سنويا في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٧:

الفئة	الهدف	الإنجاز	النسبة المئوية
تلاميذ المدارس الابتدائية	١٢٥ ٠٠٠	٩٣ ٨٧١	٧٥
المدارس الابتدائية	٧٧٧	٧٣٨	٩٥
تلاميذ المدارس الثانوية	٢٤ ٠٠٠	٢٣ ٣٤٦	٩٧
المدارس الثانوية	٨٨	١٤٨	١٦٨
معلمو المجتمعات المحلية	٢ ٠٠٠	١ ٠٣٢	٥٢
الطهاة المتطوعون	١ ٦٠٠	١ ٣٨٠	٨٦
تلميذات المدارس الابتدائية	٢ ٤٢٢	٢ ٤٢٢	١٠٠

- ١٩- وفي أعقاب عملية إعادة تحديد المستفيدين، قارب عدد المدارس الابتدائية التي تمت تغطيتها (٨٠٦ مدارس) العدد المستهدف. وتركزت هذه المدارس في مناطق العجز الغذائي المختارة. أما في النصف الثاني من العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧، انخفض عدد المدارس التي تمت تغطيتها إلى ٧٣٨ مدرسة بسبب عدم توافر الحد الأدنى من مرافق تخزين الأغذية وإعداد الوجبات في عدد من المدارس. وصدرت التوجيهات وبذلت الجهود لتقديم الأغذية لكافة التلاميذ المسجلين في كل المدارس المعانة. غير أن عدد هؤلاء التلاميذ سيظل بصفة دائمة دون الهدف المحدد، الذي تم تقديره بصورة مفرطة قياسا إلى العدد المتوقع عليه من المدارس.
- ٢٠- وساعدت سلسلة من دورات التدريب الموجهة لمدراء المقاصف المدرسية التي اشترك في تنظيمها الإدارة القومية للمقاصف المدرسية والبرنامج بالإضافة إلى، مساهمة فنيين من وزارة التربية في الحد من وتيرة تغيير العاملين المدرسين وفي تطوير إدارة الأغذية والإبلاغ على كافة المستويات.



٢١- وتبلغ نسبة التلميذات المستفيدات في المدارس الابتدائية ٣٢ في المائة و ١٩ في المائة من المدارس الثانوية بينما لا تتجاوز نسبة النساء بين معلمي المجتمعات المحلية ٣ في المائة فقط في حين تصل نسبتهن إلى ٩٨ في المائة من الطهارة المتطوعين. ويبلغ عدد مديرات المقاصف المدرسية ١٩٨ مديرة (١٩ في المائة) من أصل ١٠٦٠ مديراً قام المشروع بتدريبهم. وعلى نحو ما سلف ذكره، ظل البرنامج يقدم معونة غذائية إضافية، منذ السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦، إلى ٢٠ مدرسة ابتدائية وإلى ٤٢٢ تلميذة في إطار المشروع النموذجي الذي يضطلع بتنفيذه البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف. لقد كان لحملة التوعية التي قامت بها منظمة اليونيسيف وتقديم حصص الأغذية التي تؤخذ للمنزل التي مولها البنك الدولي نتائج حسنة في زيادة حضور التلميذات للمدارس وفي أدائهن الدراسي. وخلال الزيارات الميدانية التي جرت (دون غاية إحصائية) عند نهاية العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٦ قورنت البيانات الخاصة بالمدارس المستفيدة من المشروع النموذجي بمثيلاتها في المدارس المستفيدة من المعونة الغذائية التقليدية وحدها. وتبين من هذه المقارنة، التي تظل نتائجها بحاجة إلى تأكيد في نهاية العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨، أن مواظبة التلميذات ونتائجهن الأكاديمية كانت أفضل في المجموعة الأولى عنها في المجموعة الثانية من المدارس.

النتائج والتوصيات

- ٢٢- وحتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجعة وإعادة المشروع إلى نطاق يتيح إدارته، تم تنفيذ توصيات بعثة الاستعراض الفنية الموفدة عام ١٩٩٦ في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦. وتمثل الإجراء الأساسي الذي تم اتخاذه في إعادة التحديد الجغرافي للمدارس بقدر كبير من الدقة والإحكام. واقتصر تقديم المعونة الغذائية على المدارس الواقعة في المناطق المفتقرة إلى الأمن الغذائي.
- ٢٣- وبغية تحقيق نتائج أفضل على تعليم الفتيات، ستظل معونة البرنامج مرتبطة بمشروع "تعليم الفتيات" النموذجي للبنك الدولي ومنظمة اليونيسيف. ويقترح توسيع نطاق معونة البرنامج، خلال السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨، لتغطية عدد أكبر من المدارس والتلميذات.
- ٢٤- وستستخدم الحصص غير الموزعة لتحفيز المدربين المتطوعين في برامج محو أمية النساء في مقاطعتي غانم وغيرا المصابتين بالعجز الغذائي. وستتلقى مراكز محو الأمية بين النساء كبيرات السن العاملة في هاتين المقاطعتين دعماً من البرنامج خلال الدورة المقبلة التي ستبدأ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧.
- ٢٥- وينبغي على الحكومة الوفاء بالتزاماتها بتحويل المعلمين المدربين إلى محافظة "بيت" وضمان دفع أجورهم. وريثما يتم ذلك، فإن نتائج بعثات التحقق توحى بإيقاف معونة البرنامج الغذائية للمدارس بصفة مؤقتة في جزء من هذه المحافظة (تبيبيستي) على أقل تقدير خلال فترة المشروع.
- ٢٦- وستكثف الإدارة القومية للمقاصف المدرسية والمكتب القطري عمليات رصد إدارة الأغذية للتثبت من تقديم الوجبات المدرسية في المواقيت المناسبة حتى يتسنى تخفيف وطأة الجوع في المدى القصير. وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من الإشراف والتدريب على حفظ السجلات والإبلاغ لمدراء المقاصف المدرسية. وستبذل الجهود لتحسين تناول الأغذية وتخزينها سعياً إلى تقليل خسائر ما بعد التسليم (سيف).



- ٢٧- ولم يتم إبلاغ المستفيدين بالإيقاف المؤقت لمعونة البرنامج للمدارس الواقعة في المناطق غير المقصودة. ولم تتم إحاطة السلطات الإدارية المختلفة وأولياء الأمور بإنهاء المعونة الغذائية المقدمة للمدارس الثانوية عند انقضاء المرحلة الحالية من المشروع. وفي كلتا هاتين الحالتين، سيكون على الحكومة إبلاغ كل الأطراف المعنية بهذه التغييرات.
- ٢٨- وسيتم تمديد عمليات المشروع (دون التزامات إضافية) حتى نهاية السنة الدراسية المقبلة (يونيو/حزيران ١٩٩٨). وسيُعدُّ في الوقت نفسه طلب لتمديد المشروع عاماً إضافياً آخر (مع إعادة النظر في الميزانية) حتى يمكن تغطية السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٩ وإتاحة الوقت لتقييم جدوى المرحلة الجديدة وذلك في إطار الاستراتيجية الشاملة للبرنامج. ومن المقرر تقديم مخطط الاستراتيجية القطرية لتشاد في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ وعرض البرنامج القطري على الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٩.